2801
مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

الفلسفة السياسية عند كارل شميت

م.م. منتظر كريم قاسم
كلية الآداب – جامعة البصرة

الكلمات المفتاحية: نقد الديمقراطية الليبرالية، الدولة، الليبرالية، الديمقراطية

الملخص:

يُعد شميت واحداً من أبرز الفلاسفة الألمان في القرن العشرين، يركز البحث على أفكاره المثيرة للجدل حول السيادة، الديكتاتورية، الديمقراطية الليبرالية، والعلاقة بين السياسة والدولة. كما يتمحور فكره حول مفهوم "السياسي" القائم على التمييز بين الصديق والعدو، إذ يرى أن السياسة هي تعبير عن وجود صراعات جوهرية.

ينتقد شميت الديمقراطية الليبرالية باعتبارها تضعف الدولة وتشجع النزعات الفردية، بينما يدافع عن الديكتاتورية كحل في الأزمات الاستثنائية لأنها تمنح القرار للقائد السيادي القادر على فرض النظام. كما أنه يرى أن السيادة تتطلب قدرة الحاكم على اتخاذ القرارات المطلقة في حالات الطوارئ، كما يناقش موضوع البحث أيضًا تطابق أفكار شميت مع الفكر النازي، حيث برر الأنظمة الدكتاتورية ودعم فكرة الدولة الشمولية التي تركز على القوة والسيادة.

المقدمة

يعد الفيلسوف كارل شميت[1] واحداً من اهم الفلاسفة الألمان في فترة الحكم النازي الذي استمر في ألمانيا من عام 1933 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حاول شميت تقديم الكثير من الافكار المهمة في الفلسفة السياسية والقانون ، وهذا ما دفع العديد من الباحثين والمهتمين الى الخوض في دراسة افكاره السياسية والقانونية وتحليلها ومعرفة المعطيات وكيفية انعكاساتها على الواقع

[1] كارل شميت: ولد كارل شميت 1888 وتوفي في ابريل 1985 يعد كارل شميت احد اكثر المفكرين السياسين نفوذاً في المانيا خلال القرن العشرين والاكثر اثارة للجدل ، برز شميت كعالم قانوني بارز خلال فترة جمهورية فايمار إذ عمل مستشاراً دستورياً للحكومة في السنوات الاخيرة للجمهورية ، ثم حول ولاءه الى النظام النازي بعد صعود هتلر الى السلطة، رغم شهرة شميت ارتبطت بهذه المرحلة الاخيرة من حياته، الا ان مكانته كمفكر تستند بالأساس الى عدد من الاعمال النظرية السياسية الرائدة. من اهم مؤلفاته: الرومانسية السياسية 1919 اللاهوت السياسي 1922 وازمة الديمقراطية البرلمانية 1923 (see: Carl Schmitt.1988,pViii)

السياسي والقانوني، كما ان بعض من المفكرين قد تأثروا بشكل واضح بنظرياته الفكرية والسياسية، كما سعى شميت الى تبرير الحكم الديكتاتوري ودعم السلطة المطلقة للحاكم، كما سعى الى تقديم نقد واضح وصريح للديمقراطية الليبرالية في النظام السياسي.

من خلال ما تقدم سنتناول في هذا البحث تساؤلات عدة منها، ما السياسي وماذا يعني بمفهوم السياسة وهل مفهوم السياسي مرتبط بمفهوم الدولة، ام هناك فصل بين المفهومين ؟ ما الدولة التي نظر لها شميت، وهل يختلف طرحه عن الطرح الليبرالي لمفهوم الدولة كونه يعد من نقاد الديمقراطية الليبرالية او الحديثة؟ وما السيادة، وهل يمكن الجمع بين سيادة الدولة وديمقراطية شعبها ؟

كل هذه التساؤلات سنحاول ان نقدم لها اجابات من خلال محاور البحث، في المحور الاول سيكون الحديث عن فكر كارل شميت ومنهجه، اما في المحور الثاني سيكون الحديث عن مفهوم العلاقة بين السياسي والدولة كونه المفهوم الذي يشكل محوراً مركزياً في فلسفته السياسية والذي يمكن من خلاله معرفة مفهوم الدولة وسيادتها، وماذا يعني بتلك السيادة؟ اما المحور الثالث سيكون الحديث عن نقده للديمقراطية الليبرالية وتسويغه لمفهوم الديكتاتورية بوصفها مشروعاً قانونياً.

المحور الاول: فكر كارل شميت ومنهجه.

يُصنف كارل شميت تصنيفات مختلفة وكثيرة منها: بالقومي المتعصب، والمعادي للتعددية والليبرالية والمحتقر للديمقراطية البرلمانية والمعارض لدولة القانون والداعم للاستبداد، مما لا شك كانت افكاره تحمل محاور رجعية، إذ كان معجباً بالفاشية الايطالية، كما برر الجرائم النازية من الناحية القانونية والشرعية، كما تعد اغلب مؤلفاته تتضمن اشارات الى السياسة الراهنة في عصره ، لكنها كانت ذو طابعاً نازياً بين عامي 1933 و1945، كما ان اغلب مفاهيمه اتصفت بالعنصرية التي تتمحور حول العرق والهوية الوطنية، ولم يتطلب سوى تعديلات طفيفة على نظرياته السياسية التي كان قد طورها في جمهورية فايمار[2] (شميت، 2018، ص10)

[2] جمهورية فايمار: هي اول جمهورية في تاريخ المانيا تشكلت اثر ثورة تشرين الثاني نوفمبر 1918 واستمرت حتى تسلم هتلر للسلطة عام 1933 وسميت بهذا الاسم نسبة لمدينة فايمر التي انعقد فيها المجلس التأسيسي الذي اقر دستورها (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4،نسخة الكترونية ص469).

اما على صعيد الفلسفة السياسية فهو يرى ان مفهوم السياسي يتفوق على كل المفاهيم السياسية كالقانون والحق، فهو الشرط الاساسي الذي يمَكن من انشاء نظام قانوني للدولة، والحاكم السيادي هو الذي يطبق هذا النظام مع تمتعه بسلطة مطلقة، يظهر مفهوم السيادي في كتابات شميت بصفات ديكتاتورية فالحاكم السيادي يستطيع ان يحدد من يعارضه ويصنفه كعدو وجودي الذي يجب مكافحته لا بل إفناؤه. (ينظر: شميت، ص11 2018)

اما على صعيد مفهوم الدولة الحديثة الذي نظر لها شميت في كتاباته فهو يرى ان الدولة تستمد شرعيتها من الديمقراطية، لكنه تفسيره للديمقراطية ليس التفسير التقليدي، بل يعدها هوية واحدة بين الحاكم والمحكومين، بمعنى هناك تماهي بين المسيطرين والمسيطرين عليهم، فالديمقراطية تقوم على المساواة بين جميع مواطني الدولة مع استثناء الاجانب، اضافة الى ان الديمقراطية تتطلب وحدة سياسية الشعب، ويشير شميت الى ان الديكتاتورية موجودة ضمنياً في كل ممارسة للسلطة خارج الاطار البرلماني والبيروقراطي، فهو يرى اذا كان النظام الدستوري ديمقراطياً، فان أي خروج عن المبادئ الديمقراطية او ممارسة السلطة بعيداً عن رأي الاغلبية يمكن اعتبارها نوعاً من الديكتاتورية (شميت، 2018، ص11)

قدم شميت نظرية جديدة لتفسير الظواهر السياسية وكانت باب جديد للفهم الديناميكي لهذه الظواهر وذلك من خلال، ان السياسة في احد تجلياتها الاساسية تتعلق بالقدرة على التمييز بين العدو والصديق تعكس درجة الترابط او التفكك بين البشر، كما يوضح ان التفريق بين العدو والصديق يشير الى درجة الكثافة القصوى للاتصال او الانفصال بمعنى يوضح مدى الترابط او التفكك بين الافراد والجماعات، ويوضح ان الانسان ليس خيراً بطبعه وليس شريراً ، بل ان الانسان غير محدود وقادر على فعل الخير والشر معاً، مما يجعله كائناً خطيراً في بعض الاحيان، ونتيجة لهذه الطبيعة غير المكتملة للإنسان، تنشأ العداوات بين الافراد والجماعات (شميت ، 2018، ص11).

المحور الثاني: العلاقة بين السياسي والدولة

اولاً: مفهوم السياسي.

لا بد الاشارة هنا ان كارل شميت في فلسفته السياسية ينطلق من خلال تحديد المجال السياسي ورسم الاطار الذي يناسبه من خلال توضيح العلاقة بين مفهومي الدولة والسياسي، يُعد شميت أن فهم مفهوم الدولة يعتمد على فهم مفهوم السياسي، ويرى إننا لا نستطيع الوصول إلى تعريف واضح للدولة ما لم نفهم السياسي بشكل جيد، وفي هذا السياق يُوضح أن الدولة ليست مجرد

تنظيم سياسي لشعب معين يعيش على أرض موحدة، بل هي مفهوم أوسع وأعمق من هذا التوصيف السطحي، الدولة تُعرّف على أنها ظاهرة تاريخية تميزها عن غيرها من الأشكال الفردية والجماعية التي تنظم حياة الشعوب، ولكن رغم هذه التعريفات، يبقى مفهوم الدولة غامضًا إن لم يتم توضيح مفهوم السياسي بشكل دقيق، إذ أن الدولة تكتسب معناها من خلال سمة أساسية مرتبطة بالسياسي، ويظل هذا المفهوم غير واضح ما دام مفهوم السياسي غير محدد(ينظر: شميت، 2017، ص15).

ويُعرف كارل شميت مفهوم السياسي من خلال التمييز بين الصديق والعدو كمعيار رئيسي للأفعال السياسية، ويرى ان مفهوم السياسي ليس مستمدًا من الحقول الفكرية الأخرى مثل الأخلاقي أو الجمالي أو الاقتصادي، التي تعتمد على تميزات مختلفة مثل الخير والشر، الجميل والقبيح، النافع والضار، بل السياسي يتمايز باستقلاله عن هذه الحقول عبر التمييز بين الصديق والعدو، ويرى ايضاً أن العدو السياسي ليس بالضرورة شريرًا من الناحية الأخلاقية أو قبيحًا من الناحية الجمالية أو ضارًا اقتصاديًا، بل العدو هو "الآخر" المختلف والغريب الذي يمثل تهديدًا وجوديًا يمكن أن يؤدي إلى صراع. وبالمقابل، الصديق السياسي ليس بالضرورة خيرًا أو جميلًا أو نافعًا(ينظر: شميت، 2017، ص75).

ويرى أن السياسي يعبر عن الإرادة العامة والسلطة المطلقة، وليس النقاش العام أو القانون، كما يربط شميت بين السياسي واللاهوت، ويشير إلى أن السياسي يتعلق بمساحة السلطة والقرار، حيث يكون صاحب السيادة هو الذي يحدد ما يجب فعله، كما يعطي أهمية خاصة لفكرة "النطاق المركزي"، وهو النطاق الذي يتم من خلاله حل القضايا الأساسية لباقي النطاقات المعرفية الاخرى (عادل عبد الرحمن، العدو، ص6).

لا بد ان ننوه هنا إلى أن كارل شميت استخدم مفهوم "السياسي" في كتابه مفهوم السياسي الصادر عام 1927، ليضع أسساً قانونية للدولة ذات القوة المطلقة. وقد انتشر هذا المفهوم في الأوساط الغربية المناهضة للشيوعية خلال حقبة الحرب الباردة، حيث تم تسليط الضوء على أوجه التشابه بين ألمانيا النازية ودول فاشية يمينية أخرى (ينظر: شاهر اسماعيل، 2017، ص93).

فمعيار التمييز بين العدو والصديق كما يرى شميت يرتبط بقوة العلاقة او الانفصال بين الطرفين، بمعنى مستقل عن القيم الاخرى، وفق هذا السياق لا يمكن لطرف محايد بإمكانه

ان يحدد من هو العدو او الصديق، الا من خلال المشاركة الوجودية في النزاع نفسه (ينظر: شميت، 2017، ص 76).

ان مفهوم السياسة عند شميت لا يمكن تفسيره من خلال المقولات التجريدية التي يعدها مجرد تعبير عن الارادة العليا في المجتمع بوصفها تدبر الشأن العام، ولا هي مجرد مجموعة من المؤسسات التي تمثل ممارسة الشعب لسيادته على الاقليم ، بل هي جوهر عدائي لا يمكن ان يوجد دون وجود حالة من الصراع والتقابل (ينظر: محمد هاشم رحمة البطاط ، الفكر السياسي عند المفكر الالماني ، شميت، 2019، ص116).

فهو يرى ان السياسة تمييز حاد بين الصديق والعدو، وأن السياسة في جوهرها هي صراع، بل حتى إمكانية الموت في سبيل المبادئ. فهو يحتقر الليبرالية ويرفض السياسة البرجوازية التي تقوم على التسويات والمفاوضات. وفقًا لشميت، السياسة الحقيقية هي المواجهة المستمرة بين الأعداء، وعالم بلا صراع هو عالم بلا سياسة. (ينظر: سترينسكي، 2017، ص128).

وهذا ما يؤيده الفيلسوف الكاميروني أشيل مبمبي في كتابه سياسات العداوة وكيفية تأثيرها وتأثيرها على العالم المعاصر ، مستنداً إلى رؤى كارل شميت الذي يرى أن السياسة تقوم على التمييز بين الصديق والعدو. الذي يرى أن هذه الفكرة قد انتصرت حتى في الديمقراطيات الليبرالية اليوم، من خلال أن الحرب تشكل محورًا أساسيًا في عصرنا، وأن الديمقراطية تواجه خطر التحول إلى دكتاتورية في ظل ما يُعرف بـ"الحالة الاستثنائية". هذه الحالة الاستثنائية تؤدي إلى خلق مجتمع قائم على العداوة، حيث يصبح العدو هو الهاجس الأكبر، وينفصل البشر عن كل ما هو مختلف عنهم. في الوقت نفسه، يتملك الأقوياء قلق الفناء، مما يعزز هذا الهاجس ويجعله يتجسد في شكل توهم الإبادة، سواء في الماضي أو الحاضر. (مبمبي ،2019، ص9).

فمفهوم السياسي والذي يتمثل بالتمييز بين الصديق والعدو يجد تعبيره في الحرب بين الدول، ولا يمكن تصوره الا من خلال الدولة مما يعني هناك تماهياً بين السياسي والدولة، فالدولة هي التي تحدد معنى الوجود الانساني وتجعل التضحية بالحياة وقتل العدو امراً ممكناً، باعتبارها مصدر السيادة وصاحبة القرار في الاوضاع الحرجة، الى كونها الكيان الوحيد القادر الى اعطاء الحياة معنى، ما يجعلها العنصر الثابت في تحديد ماهية الوجود الانساني، ما يؤدي الى ان الدولة والسياسي متطابقان الى حد كبير، وان الدولة هي التي تحدد الوجود الانساني من خلال سيادتها، مما يثير تساؤلات حول مدى كون الدولة الثابت الاساسي في الحياة الانسانية.(عبد الرحمن عادل، ب، س ص8).

شميت يبين في نظرية الحرب فان التميز بين العداوة هو الذي يعطي الحرب معناها وطابعها، فالتصنيف الصحيح لأنواع الحروب يعتمد على معرفة طبيعة العدو، فبدون هذا التميز لا يمكن ان يكون هناك محاولات لتقليص الحروب او السيطرة عليها، ويعتبرها محاولات سطحية اذن تبقى العداوة مستمرة وقد تؤدي الى اندلاع النزاعات (Carl Schmitt,2007,p89).

ولا بد للإشارة ان شميت يميز بين نوعين من الأعداء: العدو الشرعي الذي يقاتل وفقاً للقواعد المعترف بها، والعدو الخارج عن القانون، الذي يعتبر أكثر خطورة ويتطلب إجراءات صارمة، مثل "الموت النهائي" و"العدو المطلق"، يشير أن هذه المفاهيم تساهم في تشكيل النظرية القانونية والأخلاقية للحروب، وتثير تساؤلات حول ما إذا كانت كل نظرية للحرب العادلة تظل متوافقة مع المبادئ الأخلاقية في سياق الحروب الحديثة. (Carl Schmitt,2004,p89)

ثانياً: مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في حالة الاستثناء:

إن السياسة بحسب كارل شميت ليست مجالاً للأخلاق او للتفكير النظري، بل هي مجال للفعل الذي يعتمد في اساسه على اتخاذ القرارات، وهذه القرارات تكون عندما يتعلق الامر بالسيادة ولا يمكن ان تكون فعالة الا اذا كانت مستندة الى القوة، اما السيادة تشمل اتخاذ قرارات مثل حفظ الامن الداخلي واعلان الحرب في الخارج وهذا الامران يتطلبان سيادة مستقلة وقاهرة، ولا يمكن ان تكون دولة حقيقية في غياب أي من هذين العنصرين فرض الامن بالداخل وشن الحرب بالخارج، فعندما يكون الحديث عن الدولة وقوتها واستقلاليتها فهو يشير الى مفهوم السيادة، فأذن ربما يثار تساؤل من يمثل هذه السيادة او الجهة التي تمتلك اتخاذ القرارات السيادية داخل الدولة(ينظر: اقرقاش يوسف، 2022، ص145).

فيمكن الاجابة على هذا التساؤل بحسب وجهة نظر شميت ان "صاحب السيادة في نظر شميت هو من يملك كلمة الفصل في القرارات الحاسمة التي يتوقف عليها وجود الدولة، انه هو الذي يقرر وهو الذي يلزم الجميع بالخضوع لقراراته، ان تصور شميت للسيادة شبيه لصورة العاهل في ليفياثان لتوماس هوبس فهو الاخر لا يخضع لأي سلطة بما في ذلك سلطة المتعاقدين الذين توجوه حاكماً لأنه ببساطة ليس طرفاً في العقد، لذلك فهو لا يخضع لأي التزام عدا ما هو موجود من اجله، فاذا كان موجوداً للقضاء على العنف والخروج من حالة الطبيعة حالة الانسان ذئب لأخيه الانسان فلا يمكن ان يفيد باي سلطة خارجية". (اقرقاش يوسف، 2022، ص144).

على الرغم من الطرح المشابه للطرح الهوبزي بعمق، الا انه يختلف عن هوبز في بعد مهم، يهتم هوبز بالكيان الداخلي وبتطوير نظرية خاصة بالسيادة الدنيوية، فان شميت يهتم اساساً بالمجال الخارجي للكيان السياسي، اذ يواجه جميع مقاتل من البشر، وتعد الدولة لديه لاعباً واحداً في المجال السياسي، مع انه لا يشك في انها تظل اللاعب المركزي الاول، فالدولة ليست موضوع السياسة الوحيد فحسب، بل وعاؤها ايضاً. (ينظر: حلاق وائل، 2014، ص177).

فالسيادة حسب كارل شميت "تشير في معناها العام الى السلطة المعيارية العليا في مجال من المجالات. ونعني بالسلطة المعيارية هنا السلطة التي تخول صاحبها ان يصدر معايير ملزمة اتجاه امر ما، او أن يحدد الحكم المعياري لشيء ما، حيازة سلطة معيارية معينة تعد مطابقة في هذا الصدد لوجوب ممارسة تلك السلطة، لو لواجب عدم التخلي عن ممارستها. وليس هناك من الناحية المبدئية شرط يفرض ان يكون صاحب السيادة كائناً بشرياً. الشرط الوحيد المطلوب في صاحب السيادة هو حيازة القدرة على اتخاذ القرار في الامور المعيارية. بهذا المعنى يمكن لمؤسسة ما ان تكون صاحبة سيادة متى توافر لها مركز ذو قدرة على اتخاذ القرار في الشؤون ذات الصلة بالمعايير" (الحداد مصطفى،2013، 895)

وكما يُعرفها شميت في كتابه اللاهوت السياسي بأن السيادة او الحاكم السيادي بأنه الشخص أو الجهة التي تقرر في الحالات الاستثنائية، هذا التعريف يعبر عن السيادة في أقصى حدودها، وليس في الحالات العادية، اما الاستثناء فهو ليس جزءًا من القواعد العادية، بل هو حالة قصوى تتطلب تعريفًا خاصًا في نظرية الدولة، وأن الاستثناءات تتطلب قرارات خاصة، ولا يمكن للقوانين العادية أن تشملها، مما يعني أن القرارات المتعلقة بالحالات الاستثنائية تكون مختلفة جوهريًا عن القرارات التي تصدر في الظروف العادية، كما أن الاستثناء لا ينبغي أن يُفهم على أنه مجرد حدث طارئ أو حالة حصار، بل كجزء أساسي من نظرية السيادة (ينظر: شميت، 2018، ص23).

ويرى ان هناك علاقة بين السيادة وحالات الطوارئ من منظور قانوني ودستوري، مركزًا على فكرة أن الاستثناءات، مثل حالات الطوارئ، التي تكشف عن طبيعة السيادة الحقيقية، منتقداً مفهوم أن القرارات في حالة الطوارئ ويمكن أن تكون مستمدة بالكامل من القوانين القائمة، يرى أن هذا التفكير يعبر عن الليبرالية الدستورية التي تفشل في إدراك المعنى الحقيقي للسيادة. (ينظر: شميت، 2018،ص24).

فالسيادة لا تتعلق بمفاهيم مجردة مثل السلطة العليا فقط، بل تكون في التطبيق الفعلي، خاصة في حالات النزاع أو الطوارئ التي تهدد الدولة أو النظام العام، في هذه الحالات، يصبح السؤال الحقيقي: من يملك القدرة على اتخاذ القرار بشأن المصلحة العامة؟ أن الاستثناءات، بطبيعتها، لا يمكن أن تتماشى مع القوانين المحددة مسبقًا، ومن ثم تصبح السيادة الفعلية متمثلة في الشخص أو الجهة التي تقرر متى وكيف يتم تجاوز القوانين في حالات الطوارئ، فالسيادة تظهر هنا على أنها القدرة على اتخاذ القرار في ظروف غير محددة مسبقًا، وتحديد ما إذا كانت هناك حالة طوارئ وما هي الإجراءات اللازمة لمواجهتها، حتى لو كانت تلك القرارات تتجاوز النظام القانوني المعتاد. (ينظر: شميت: 2018،ص24).

أن فكرة السيادة ترتبط بالنظام القانوني، حيث يكون قرار السيادة هو الذي يحدد النظام العام والأمن وكيفية التعامل مع التهديدات لهما، يرى شميت أن الاعتراف بأن الاستثناء هو جزء أساسي من تعريف السيادة يتطلب أساسًا قانونيًا ومنهجيًا متينًا.(شميت، 2018، ص23).

المحور الثالث: نقد الديمقراطية الليبرالية في فكر كارل شميث

اولاً: نقد الديمقراطية الليبرالية : تشريح الازمة والتناقضات.

هناك صلة وثيقة بين مفهوم الحرية والديمقراطية وبين مفهوم الليبرالية ويمكن لنا ان نقول ان اسم الليبرالية مشتق من الحرية الا ان لليبرالية " بمفهومها المستقر تستند الى مفهوم خاص للحرية اتضحت معالمه بوجه خاص ابتداء من القرن السابع عشر. فإذا كان الحديث عن الحرية والديمقراطية قديماً ويجد جذوره في الفكر اليوناني والممارسات الديمقراطية في المدن اليونانية ثم في عديد من المدن التجارية في إيطاليا في العصور الوسطى وعصر النهضة، فإن هذه الممارسات لا تمثل الفكر الليبرالي كما استقر معناه ومفهومه من خلال المساهمات الفكرية لأباء الفكر الليبرالي منذ القرن السابع عشر، وخاصة جون لوك. فالفكر الليبرالي ليس فقط دعوة إلى الحرية، ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية، واحترام مجال خاص، يتمتع الفرد فيه باستقلاله وحريته دون تدخل او ازعاج".(البيلاوي حازم،**1993**، ص10 -**11**).

اما فيما يخص مفهوم الحرية الذي اخذ على الجانب السياسي والتجربة العملية، فقد تراوح بين الحق والاعتراف، أي بمعنى الحق في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، والاعتراف بخصوصية الفرد وعدم التعدي على حقوقه او التدخل في مجاله الخاص. (ينظر: البيلاوي حازم، 1993، ص11).

تدعو الديمقراطية الليبرالية في جوهرها الى المطالبة باشراك الاقليات في الحكم عبر تقسيم السلطات او عبر تفعيل الية المعارضة الوفية او الموجهة، فهي تدعوا في حقيقة الامر الاهتمام بحقوق الافراد كأفراد وليس كشعب او امة او اغلبية، فمفهوم الاقلية يكون محور اهتمامها وحجر الزاوية في التنظير الليبرالي فهي في اصلها قائمة على المعيار الاقتصادي وملكية الفرد، فالليبرالية قائمة على الايمان بالنزعة الفردية القائمة على حرية الفكر والتسامح واحترام كرامة الانسان وضمان حقه في الحياة، اضافة الى ايمانها بتكريس سيادة الشعب عن طريق الاقتراع العام بهدف التعبير عن ارادة الشعب والتخلص من الفساد في المجتمع واحترام الحريات الفردية وذلك بعدم خضوع السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية أي بمعنى احرام مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات. (المحمداوي علي عبود ،2018 ، ص123).

يوجه شميت نقداً واضحاً لمفهوم الديمقراطية وتطورها كونها قدمت نفسها قوة تقدمية توسعية وبعد ذلك تحالفت مع الليبرالية والحرية، ولكن بمرور الزمن اصبحت الديمقراطية تتفق مع تيارات مختلفة كالاشتراكية، مما جعلها اداة يمكن استخدامها لخدمة اهداف متعددة دون ان يكون لها خاصية واحدة، كذلك يرى ان نجاح شخصيات مثل نابليون الثالث ونتائج بعض الاستفتاءات جعل الديمقراطية يمكن ان تكون محافظة او رجعية، مما يدل على انها ليست نظاماً سياسياً ذات مضمون ثابت، بل هي شكل تنظيمي صرف، اما المحاولات التي حدثت في نقل الديمقراطية الى المجال الاقتصادي واعطائها ذات بعد اعمق لم تحل المشكلة(ينظر: شميت،2008،ص15).

فالتحول الذي حدث في مفهوم الديمقراطية الى المجال الاقتصادي واجه عقبات، وذلك بسبب حرية التعاقد والقانون المدني على الاقتصاد، مما يمنع نقل الافكار السياسية الى العلاقات الاقتصادية (ينظر: شميت،2008، ص16)

كما يؤكد شميت بأن مفهوم الليبرالية يتعارض مع مفهوم السياسة وتجريدها عن الحياة العامة وذلك من خلال "يرى شميت ان الليبرالية تعني نزع السياسة عن الحياة العامة فحسبما يرى، تبحث النظرية الليبرالية عن تحييد الدولة من اجل تحرير المجتمع البرجوازي أي بقول اخر، البحث عن مجالات عمل رأسمالي متحررة من تدخلات السلطة السيادية، والسعي لحماية الحريات البرجوازية الفردانية السياسية، حسب شميت، نقيض ذلك بالمطلق: محاربة الفردانية التي تذيب الروابط الانسانية، فالهدف الاسمى للبرجوازية ليس الا حماية الحقوق الفردية (خصوصاً حقوق التملك)امام الدولة، وهذا ما يدفعها الى للسعي الى تقييد كل وظائف

الدولة بالقوانين والبحث عن تقسيم وفصل السلطات وتقليص المحتوى السياسي للدولة قدر الامكان". (سيمون بابلو، 2016، ص3).

كما يرى أن الليبرالية طالما قدّمت نفسها على أنها المسيح المخلّص، والشكل السياسي المنقذ القادر على إقامة الفردوس الأرضي الذي يرفل في الحرية والرفاهية، فحشد جهوده وأطروحاته على دحض تلك الادعاءات الباطلة في نظرِه، مقدمًا نظرية "السيادة الشعبية". كان شميت ينطلق من تصور مؤداه أن الديمقراطية هي في جوهرها سيادة شعبية، قبل أن تكون حقوقًا فردية أو حريات ليبرالية.(ينظر: الزناتي الزناتي، 2021).

واما فيما يخص السيادة الشعبية فهو يرى من الضرورة ان تتجسد في فرد يكون هو القائد والممثل للمجتمع والفيصل في كافة الاجراءات التي تصب في حماية ومصلحة الدولة والشعب، كما عليه اتخاذ ما يراه مناسباً للقضاء على كل فوضى تسببها الانظمة الليبرالية او تفرضها من اجل تحقيق مصالحها، كما عليه قيام الحدود الفاصلة بين العدو والصديق، ففكرة السيادة الشعبية والتي تكون متمثلة بشخص يمتلك القوة ويعبر عن الهوية الواحدة للشعب دون ان توجد فروق عقائدية او مذهبية ويصون الدولة وكيانها جاءت مقابل الديمقراطية الليبرالية والتي اقتصرت الشرعية في الانتخابات، كما يرى ان الليبرالية عاجزة عن تحديد العدو والصديق والخطر والامن كما يشبهها عبارة عن سوق والكل سارح ببضاعته. (ينظر: الزناتي احمد ، 2021)

كما يرى ، ان الليبرالية والسياسة متناقضتان بطبيعتهما، إذ تعد السياسة تهديداً للفردية التي تنادي بها الليبرالية، لأن السياسة تهدف الى تماسك الروابط الاجتماعية، في حين تركز الليبرالية على حماية الحقوق الفردية، بناءٍ على ذلك يرى شميت ان الفردية التي تشكل حجر الزاوية لليبرالية، لا يمكنها تقديم نظرية شاملة للدولة والحكومة والسياسة، لأنها تقدم مصلحة الفرد في مواجهة مؤسسات الدولة. (ينظر: البطاط محمد هاشم، 2019 ص129).

بناءً على ما تم ذكره نلاحظ ان نقد شميث للديمقراطية الليبرالية يتركز حول مفهوم السلطة والسيادة، كون الديمقراطية الليبرالية تضعف الدولة اضافة الى خلقها نزعات داخلية بسبب تركيزها على حقوق الافراد، وهذا ما يجعلها غير قادرة على تحقيق الاستقرار داخل الدولة.

ثانياً: الديكتاتورية بوصفها مشروع قانوني:

من اهم الاسباب التي دعت كارل شميث إلى تأييد الدكتاتورية كتعزيز لفردانية الحاكم وتحرير ممارسات السلطة السياسية، هو ملاحظته للضعف الذي يعتري الفكر السياسي في ظل النظام الديمقراطي الليبرالي، خصوصاً خلال فترة جمهورية فايمار، كما أن ميل شميت نحو مركزية الممارسات العملية كان يهدف إلى تحقيق فعالية أكبر في الأداء، حتى خارج نطاق العمل السياسي، ولفهم تبرير شميت للدكتاتورية يتضح في رفضه للتعددية، التي اعدها اعترافًا بوجود تنوع فكري واجتماعي يجب أن ينعكس على النظام والأداء السياسيين، وفقًا لشميت، تؤدي التعددية إلى تفكيك السيادة، إذ إن السيادة التي تقررت في العقد الاجتماعي بوصفها هوية، تعني أن الإرادة السياسية للجماعة قد انتقلت إلى الحاكم الذي يتمتع بسلطة مطلقة، وبالتالي لا يوجد مبرر لوجود معوقات أمام أداء صاحب السيادة لمهامه. (ينظر: البطاط محمد هاشم ، 2019، ص123).

"يرى شميت ان الديكتاتورية تكون ضرورية في الاوضاع الاستثنائية التي تشمل مثلا، تهديداً ما للنظام العام، داخلياً كان ام خارجياً، كما ينظر الى الديكتاتورية بوصفها وسيلة مؤقتة لإعادة الاوضاع الى عاديتها وارساء الاستقرار الضروري لتطبيق القوانين بفاعلية، كما انه يعتبر ان الديكتاتورية موجودة ضمناً في كل ممارسة للسلطة من غير الطريقة البرلمانية البطيئة والبيروقراطية: اذا كان دستور الدولة ديمقراطياً، عندئذٍ يكون كل نفي للمبادئ الديمقراطية، كل ممارسة لسلطة الدولة باستقلال عن رأي الاكثرية يمكن ان نسميه ديكتاتورية".(شميت، 2018،ص13).

يتجلى موقف شميت من الديكتاتورية وذلك من خلال دفاعه عن الدولة الكليانية ورفضه للتعددية، من خلال تأكيده ودعوته الى دولة توتاليتارية، تكون لها القدرة والسيطرة على السلطة وتقنياتها، كما لا تسمح بوجود قوة نداً لها تعيق الحركة في داخلها، كما لها القدرة على الفصل بين العدو والصديق او الحليف، فهو يرى الحالة الالمانية ونظام الاحزاب التعددي لجمهورية فايمار، ادى الى دولة عاجزة عن ابسط مقاومة الهجمات المنظمة، أي بمعنى انتجت عبارة عن فرد لا يستطيع ان يرفض أي شيء والقبول بكل شيء غايته ارضاء الجميع وتقديم خدمات مصالح متناقضة فيما بينها. (ينظر: سيمون بابلو، 2016، ص4).

كما يرى ان الدولة ليست مجرد كيان محكوم بالقانون كما بالمنظور السابق، بل أصبحت كيان يقوم على إمكانية دائمة للصراع، وهذا يعني أن القوة والسلطة هما ما يحددان استقرار الدولة

وأمنها، نرى عكس هيجل، الذي رأى في الدولة تجسيدًا للمثل العليا، يربط شميت الدولة بقدرتها على توفير الأمان للمواطنين، مما يسمح لهم بمتابعة مصالحهم الشخصية تحت حماية الدولة وسلطتها، متأثرًا بتوماس هوبز، أن السلطة هي التي تخلق القانون وليست الحقيقة، بمعنى أن من يملك السلطة يفرض الطاعة، حتى لو لم يكن تجسيدًا للحقيقة أو المثال الأعلى. أن مفهوم شميت عن الدولة يقوم على مفهومين أساسيين هما السيادة وحالة الاستثناء(الحداد مصطفى، 2013، ص894).

ويرى أن مفهوم الدولة المطلقة السيادة يعني زوال الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع، فالدولة في نظره ليست سوى تنظيم لشؤون المجتمع. وتعد هذه الرؤية محورية في فكر شميت، لأنها تُحمّل الدولة مسؤولية معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بوصفها مهاماً أساسية تقع على عاتقها، ومن خلال حديثه عن "الدولة الكلية"، يمكن تلمّس إشارات إلى معانٍ تتصل بالحيوية والفعالية، وهي سمات ترتبط مباشرة بالدولة الشمولية. فشميت لا يرى في الدولة الشمولية مجرد تصور نظري، بل يعتبرها واقعاً تاريخياً متشكلاً في العصر الحديث، حيث تتميز هذه الدولة بقدرتها الفائقة على التدخل في الحياة الاجتماعية بحجم وسرعة غير مسبوقين(ينظر : حيدر محمود ، 2018، ص157).

ثالثا: انواع الديكتاتورية عند شميث.

قدم شميت صورة مقنعة لتبريره للديكتاتورية وذلك عبر تمييزه بين نوعين من الديكتاتورية:

1- الديكتاتورية العسكرية في: تكون هذه الديكتاتورية انتقالية وتقوم بتعليق الدستور الموجود مؤقتاً من اجل حمايته.

2- ديكتاتورية صاحب السيادة: ويعني بها الغاء النظام القائم وتقديم دستور مختلف.

يرى شميت ان كل الانظمة الديكتاتورية هي الاكثر ملائمة لمواجهة الازمات، وذلك لان السلطة الديكتاتورية غير مقسمة وفي اكثر الاحيان تكون شخصية، وفقاً لشميت فان حالات الطوارئ تتطلب قرارات عاجلة والقرارات العاجلة تستبعد اللجان، كما يرى شميت ان القائد الذي يمارس حكمه وينفذ أي تدابير قادر عليها، فان الحكم الوطني افضل من الحكم عن طريق اللجان تو الدستور.(see: Gabriella slomp,2007,p8).

ويؤكد ان ديكتاتورية صاحبة السيادة تختلف عن الديكتاتورية العسكرية ويصفها بالطارئة او الانتقالية كونها تعمل بشكل مؤقت، كونه يؤيد الديكتاتورية الدائمة التي تعبر عن انصهار الرؤية الكلية للشعب في ظل وجود حاكم واحد قوي يمثل ويعبر عن امال وطموحات

وتطلعات الشعب ومصالحه، ان السبب الذي جعل شميت يؤيد ديكتاتورية صاحب السيادة كون صاحب السيادة له القدرة على الغاء الدستور ليأتي بغيره حسب ما يراه ملائماً للمرحلة التي يمارس السيادة فيها، اراد من خلال تأييده لهذا النوع من الديكتاتورية شرعنه الفكر والسلوك النازي من خلال اعلانه للاشتراكية الوطنية التي لا تفكر بشكل تجريدي ولا بشكل مكرر باعتباره عدو للمكررات، فعند قيام الديكتاتور صاحب السيادة بتغيير الدستور، ومن ثم تطبيق سياسته على ارض الواقع سيكون امام اعتبارات جديدة في الشرعية السياسية، بشكل يحظر على الافراد الاعتراض على تصرفات الدولة وخياراتها.(ينظر: البطاط محمد هاشم، 2019، ص125).

ومن المؤاخذات التي يسجلها شميت للنظام الديمقراطي وتأييده للنظام الديكتاتوري يرى ان الشعب بوصفه كيان جماعي لا يمكن تمثيله بشكل حقيقي في النظام الديمقراطي، بل يتم استدعاؤه فقط للتعبير عن ارادته في لحظات محدودة ومهمة، فان التعبير عن الارادة الشعبية يتم بشكل مباشر وعلني حيث تكون الحشود قادرة على قول نعم او لا بشكل جماعي دون اللجوء للأليات الديمقراطية التقليدية كالتصويت السري، فالأسلوب المتبع في الديمقراطية حسب ما يراه شميت هو اعاقة للتعبير العلني والصريح للإرادة الشعبية(سيمون بابلو، 2016، ص6).

نلاحظ من خلال نقد شميت للديمقراطية والياتها وتأييده للنظام النازي او الديكتاتوري وكأنما نسير نحن عن الديمقراطية وكأن الديكتاتورية هي المخلص الوحيد والمحقق لآمال وطموحات الافراد داخل الدولة، على الرغم من العيوب التي حاول ان يبروها في انتقاده للديمقراطية، هذا لا يعني ان الديكتاتورية هي الحل الامثل والبديل لهذا النظام، كما ان شميت اراد ان يعطي شرعنه لفكر وسلوك للأنظمة الاستبدادية المتمثلة بالحزب النازي كونه المنظر له، نلاحظ هنا الفلسفة فقدت قيمتها المتمثلة بتأسيس العقل الاخلاقي الذي يهذب ويشذب كل ما يتعلق بالعنف والياته، فهنا نلاحظ تحويل الفلسفة الى ايديولوجيا صرفة بدفاعها عن الاستبداد بوصفه مشروعاً او قانونياً من خلال تسويغه لهذا المفهوم

الخاتمة:

إذا كانت مقدمة البحث قد تناولت إيضاح ماهية موضوع البحث وبيان أهميته والأسباب التي دعت إلى بحثه؛ فإننا سنسير في النهج التقليدي الذي يُضمِّن في الخاتمة الإشارة إلى

أبرز ما تم التوصل إليه من نتائج في أثناء البحث ، والذي قد تسهم ولو بقدر ما في إيضاح الفلسفة السياسية عند كارل شميت.

النتائج:

1. تقديم نظرة عامة للفلسفة السياسية عند كارل شميت الذي يعد من اكثر المفكرين الالمان اثارة في القرن العشرين.
2. بناء المنظومة الفكرية في الفلسفة السياسية على التمييز بين العدو والصديق، الذي على اساسها برر دفاعه عن الانظمة الشمولية او الديكتاتورية.
3. نقد الديمقراطية الليبرالية والياتها وجذورها ومؤسساتها باعتبارها سلب لإرادة الافراد داخل الدولة ومصادرة ارادتهم.
4. دفاعه عن الديكتاتورية كونه النظام الامثل والقادر على اتخاذ القرارات في الحالات الاستثنائية وكونه نظام غير قابل للانقسامات.
5. طرح النظام الشمولي بديلاً للنظام الديمقراطي، كونه النظام الانجع والقادر على حماية الافراد داخل الدولة، والذي قدم له نقداً حاداً من خلال ما ذكر في تفاصيل البحث.
6. طرح شميت للحاكم بوصفه صاحب السيادة المطلقة هو شبيه بطرح توماس هوبز فيما يخص الحاكم كونه صاحة السلط المطلقة، وتأسيس دولة استبدادية.

قائمة المصادروالمراجع:

اولاً: المصادر.

-1 شميت كارل. (2010). اللاهوت السياسي. ترجمة: رانية الساحلي_ ياسر الساروطي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

-2 شميت كارل. (2008). ازمة البرلمانات، ترجمة: فاضل جتكر. بغداد: دراسات عراقية.

-3 شميت كارل. (2017). مفهوم السياسي، ترجمة: سومر المير محمود. مصر: مدارات للأبحاث والنشر.

ثانياً: المراجع:

1. مبمبي اشيل. (2019). سياسات العداوة، ترجمة:طواهري ميلود. بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع- دار روافد الثقافية، الجزائر – بيروت لبنان.
2. سترينسكي ايفان. (2017). اشكالية الفصل بين الدين والسياسة، ترجمة: عبد الرحمن مجدي، مراجعة هاني فتحي سليمان. مؤسسة هنداوي.
3. البيلاوي حازم. (1993).عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل. القاهرة: دار الشروق، القاهرة.
4. اسماعيل شاهر. (2017). دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

5. عادل عبد الرحمن. العدو في المرآه: كارل شميت مسائلاً للحداثة، مركز نماء للبحوث والدراسات، نسخة الكترونية.
6. المحمداوي علي عبود، احمد عدنان الميالي. (2018). النظرية السياسية للحداثة دراسات في الانظمة والمجتمعات الغربية والاسلامية، تقديم: عباس مراد. بيروت - الجزائر: منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف.
7. ب.حلاق وائل. (2014). الدولة المستحيلة الاسلام والسياسة ومأزق الحداثة الاخلاقي، ترجمة: عمرو عثمان، المركز. بيروت: العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. حيدر محمود.(2018). الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة. العراق: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية.

ثالثاً: المعاجم والموسوعات:

1. مجموعة مؤلفين. (2013). موسوعة الأبحاث الفلسفية: الفلسفة الغربية المعاصرة، ج2، إشراف وتحرير: علي عبود المحمداوي، ضفاف- بيروت: الاختلاف- الجزائر، الأمان- المغرب.
2. الكيالي عبد الوهاب. (ب س). موسوعة السياسة،ج4. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. نسخة الكترونية.

رابعاً: المجلات:

1- الزناتي احمد. (2016). كارل شميت ليو شتراوس الحوار الخفي، مجلة القلق.
2- سيمون بابلو. (2016). الديمقراطية عند كارل شميت، ترجمة: ياسين السويحة، مجلة الجمهورية.
3- البطاط محمد هاشم رحمة. (2019). الفكر السياسي عند المفكر الألماني كارل شميت ، ضمن مجلة قضايا سياسية. جامعة النهرين: العدد 48-49.
4- اقرقاش يوسف. (2022). السيادة ومعضلة الديمقراطية الحديثة في فلسفة كارل شميت. مجلة نماء لعلوم الوحي والدراسات الانسانية: العدد 17.

خامساً: المصادر الاجنبية:

1- Carl Schmitt.(2007) Theory of the partism intermediate commentery on the concept of the political. Translated by G.L. ulmen. New York: Telos press publisning.
2- Carl Schmitt.(2001).FOUR ARTICLES 1931-1938. Edited, translated and with a Preface by SIMONA DRAGHICI, Ph.D, PLUTARCH PRESS corvallis, or,.
3- Gabriella Slomp, Machiavelli and Schmitt.(2007). on Princes, Dictators and Cases of Exception, a Workshop Titled (Political Leadership: A missing element in Democratic Theory. ECPR workshop, Helsinki 7-12 may.

List of Sources and References:

First: Sources.

1- Carl Schmitt. (2010). Political Theology. Translated by Rania Al-Sahli and Yasser Al-Sarouti. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.

2- Carl Schmitt. (2008). The Crisis of Parliaments. Translated by Fadel Jatkar. Baghdad: Iraqi Studies.

3- Carl Schmitt. (2017). The Concept of the Political. Translated by Sumer Al-Mir Mahmoud. Egypt: Madarat for Research and Publishing.

Second: References:

1- Achille Mbembe. (2019). The Politics of Enmity. Translated by Touahri Miloud. Beirut: Ibn Al-Nadim Publishing and Distribution - Rawafed Cultural House, Algeria - Beirut, Lebanon

2- .Ivan Strinsky. (2017). The Problematic Separation of Religion and Politics. Translated by Abdel Rahman Magdi. Reviewed by Hani Fathi Suleiman. Hindawi Foundation

3- .Hazem Al-Bilawi. (1993). On Liberal Democracy: Issues and Problems. Cairo: Dar Al-Shorouk, Cairo

4- .Ismail Shaher. (2017). Studies in the State, Power, and Citizenship. Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies

5- .Adel Abdel Rahman. The Enemy in the Mirror: Carl Schmitt Questioning Modernity. Namaa Center for Research and Studies, electronic version.

6- Al-Muhammadi Ali Aboud, Ahmed Adnan Al-Mayali. (2018). The Political Theory of Modernity: Studies in Western and Islamic Systems and Societies. Introduction by Abbas Murad. Beirut-Algiers: Difaf Publications and Al-Ikhtilaf Publications

7- .B. Hallaq Wael. (2014). The Impossible State: Islam, Politics, and the Moral Dilemma of Modernity. Translated by Amr Othman. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.

8- Haider Mahmoud. (2018). The State: Its Philosophy and History from the Greeks to Postmodernity. Iraq: Islamic Center for Strategic Studies.

Third: Dictionaries and Encyclopedias

1- A group of authors. (2013). Encyclopedia of Philosophical Research: Contemporary Western Philosophy, Vol. 2, supervised and edited by: Ali Aboud Al-Muhammadawi, Dhifaf - Beirut: Al-Ikhtilaf - Algeria, Al-Aman - Morocco.

2- Al-Kayyali Abdul Wahab. (n.d.). Encyclopedia of Politics, Vol. 4. Arab Foundation for Studies and Publishing. Electronic version.

Fourth: Journals:

1- Al-Zanati Ahmed. (2016). Carl Schmitt, Leo Strauss, The Hidden Dialogue, Al-Qalaq Journal.

2- Simon Pablo. (2016). Democracy in Carl Schmitt, translated by: Yassin Al-Suwaiha, Al-Jumhuriya Journal.

3- Al-Batat Muhammad Hashim Rahma. (2019). Political Thought in the German Thinker Carl Schmitt, in Qadaya Siyasiya Journal, Al-Nahrain University: Issues 48-49.

4- Aqraqash Yusuf. (2022). Sovereignty and the Dilemma of Modern Democracy in the Philosophy of Carl Schmitt. Namaa Journal of Revelation Sciences and Humanities: Issue 17.

Fifth: Foreign Sources:

1- Carl Schmitt.(2007) Theory of the partism intermediate commentery on the concept of the political. Translated by G.L. ulmen. New York: Telos press publisning.

2- Carl Schmitt.(2001).FOUR ARTICLES 1931-1938. Edited, translated and with a Preface by SIMONA DRAGHICI, Ph.D, PLUTARCH PRESS corvallis, or,.

3- Gabriella Slomp, Machiavelli and Schmitt.(2007). on Princes, Dictators and Cases of Exception, a Workshop Titled (Political Leadership: A missing element in Democratic Theory. ECPR workshop, Helsinki 7-12 may

Carl Schmitt's Political Philosophy

Assist Lect. Muntadher kareem qasim

College of Arts - University of Basra

muntadar.kareem@uobasrah.edu.iq

Keywords: Political philosophy, Carl Schmitt, state, liberalism, democracy

Summary:

Carl Schmitt is considered one of the most prominent German philosophers of the 20th century. This research focuses on his controversial ideas regarding sovereignty, dictatorship, liberal democracy, and the relationship between politics and the state. His thought revolves around the concept of "the political," which is based on the distinction between friend and enemy, as he views politics as an expression of fundamental conflicts.

Schmitt criticizes liberal democracy for weakening the state and encouraging individualistic tendencies, while advocating dictatorship as a solution during exceptional crises, as it grants decision-making power to the sovereign leader capable of imposing order. He also argues that sovereignty requires the ruler to have the ability to make absolute decisions in emergency situations.

The study also examines the alignment of Schmitt's ideas with Nazi thought, as he justified dictatorial regimes and supported the notion of the totalitarian state that emphasizes power and sovereignty.